شرح

الشيخ مصطفى مبرم

على متن الآجرومية

لأبي عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي
المعروف بابن آجروم

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد:

فهذا هو المجلس الثَّاني من مجالس التَّعليق والشَّرح على متن " **الآجرُّومية** "، ضمن دروس معهد علوم التأصيل التَّابع لشبكة إمام دار الهجرة العلميَّة، وهو الكتاب الثَّامن منَ الكتب المقرَّرة في هذا المعهد ودراسته.

وقد انتهى بنا الكلام إلى ما ذكره المصنِّف – رحمه الله تعالى – من علامات الفعل، فقال – رحمه الله تعالى –:

(وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ، وَالسِّينِ، وَسَوْفَ، وَتَاءِ التَّأْنِيثِ اَلسَّاكِنَةِ.
وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الِاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الْفِعْلِ)

لما فرغ المصنِّف – رحمه الله تعالى – من بيان علامات الاسم؛ لأنَّه هو العُمدة في الكلام، ولأنه تتوارد عليه وتختلف عليه المعاني، ولأنَّه هو الأصل أيضًا، اِنتقل – رحمه الله تعالى — إلى بيان علامات الفعل، وهو القسم الثَّاني من أقسام الكلام الَّذي تقدَّم معنا بيانه من قبل في كلام المصنِّف – رحمه الله تعالى –.

وهو – رحمه الله – ذكر هنا أربع علامات وهي:

- قَدْ
- وَالسِّين
- وَسَوْفَ

- وَتَاء التَّأْنِيثِ اَلسَّاكِنَة.

وهذه العلامات تنقسم إلى قسمين، علاماتٌ مشتركة بين الفعلين، أعني الماضي والمضارع؛ لأنَّ المصنِّف – رحمه الله – لَم يذكر علامات فعل الأمر، وسيأتي بيان العلَّة في ذلك، ومنها ما هو مختصٌّ بالفعل الماضي، ومنها ما هو مختصٌّ بالفعل المضارع.

نأخذ ما ذكره ثمَّ نشير إلى بعض الأُمور المتعلّقة بهذا الموضع؛ لأنَّها مهمَّة، وذلك أنَّ من مهام علم النَّحو أن يعلم طالب النَّحو أوَّل ما يعلم ما هو نوع هذه الكلمة، وهو شيء مُهمٌّ.

فقال – رحمه الله –:-

(وَالْفِعْلُ يُعْرَفُ بِقَدْ) وهذه العلامة مشتركة بين الفعل الماضي وبين الفعل المضارع، فأنت تقول:" قد جاء زيد "، ومنه قوله –تعالى–:﴿ قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾[1] ، وكذلك ما جاء في الأفعال المتعلّقة بحقِّ الرَّب –سبحانه–، كقوله:﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ ﴾[2] ، ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ ﴾[3] ، فإنَّها مفيدة للتَّحقيق وإن استعملت في حقِّ الفعل المضارع، وتدخل أيضًا – كما قُلنا – على الفعل المضارع، وكما سبق في الأمثلة عجلتُ عليها:﴿ قَدْ نَعْلَمُ ﴾، ﴿ قَدْ يَعْلَمُ اللهُ ﴾، فإنَّها هنا مفيدة للتَّحقيق فيما يتعلَّق بكلام الرَّب – سبحانه وتعالى –.

هنا قال:(قَدْ) وهنا يذكر الشُّراح ما يتعلَّق بإفادتها ودلالتها، ومتى تفيد التَّحقيق، ومتى تفيد التَّقليل ومتى تفيد التَّكثير، وهذه أمور كما أشرتُ من قبل بلاغية يستطيع الطَّالب أن يتحصَّل على معانيها في الكتب المصنَّفة في ذلك.

ثمَّ ذكر العلامة الثَّانية فقال:(والسِّين)، وذكر الثَّالثة فقال:(وَسَوْفَ) وهاتان العلامتان مختصَّتان بالفعل المضارع، فـ " السِّين "كما في قوله –تعالى–:﴿ سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ ﴾[4]، و" سَوْف "كما في قوله –تعالى– عن يعقوب عليه السَّلام:﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّي ۖ إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ﴾[5] .

---

[1] (سورة المؤمنون: ١)
[2] (سورة الأحزاب: ١٨)
[3] (سورة الأنعام: ٣٣)
[4] (سورة: البقرة: ١٤٢)
[5] (سورة يوسف: ٩٨)

والعلامة الرَّابعة الَّتي ذكرها المصنِّف – رحمه الله – هي:(تَاءِ التَّأْنِيثِ اَلسَّاكِنَةِ)، قد وقع في بعض النُّسخ حذف " السَّاكنة "؛ ولكنها موجودة أيضًا في نسخ أخرى وفي كثير من الشُّروح؛ وهذا القيد إنَّما أراد به إخراج التَّاء المتحرِّكة الَّتي تدخل على الأسماء وتدخل على الحروف مثلما تقول:" نائمة " و " قائمة "، وتقول:" ثمَّة" في الحروف؛ فإنَّ هذه ليست مقصودة، فإنَّه أخرج بها هذه التَّاءات، وإلَّا فإنَّه لم يُرد إخراج ما يسمَّى بتاء الضَّمير أو ما يسمَّى –كما يقال تجوُّزًا– بتاء الفاعل وهي التَّاء المتحرِّكة مطلقًا؛ ولهذا قال ابن مالك – رحمه الله تعالى–: (بِتَا فَعَلْتَ وَأَتَتْ وَيَا افْعَلِي)

(بِتَا فَعَلْتَ) مطلقًا يعني " أكلتُ، وشربِتَ، شربتِ " مضمومة للمتكلِّم، مفتوحة للمخاطَب، مكسورة للمخاطَبة، فإن هذا يدلّ على أن هذه أفعال وأن هذا الفعل ماضٍ؛ فلهذا ابن مالك –رحمه الله– استعمل أيضًا نفس الأسلوب، فقال:

(وَمَاضِيَ الأَفْعَالِ بِالتَّا مِزْ) يعني مَيِّز.

فالشاهد من هذا أن تقييده بالساكنة بإخراج المتحركة التي تدخل على الأسماء، وتدخل على الحروف، ولم يرد أن التاء التي تخرج هي "تاء الضمائر" أو "تاء الفاعل".

هذا ما ذكره –رحمه الله– فيما يتعلق بعلامات الفعل.

الحروف المختصة هي دليل على نوع الكلمة، ماذا نعني بالحروف المختصة؟ الحروف المختصة هي التي تختص بنوع الكلمة فتعمل فيها، عندنا الحروف الناصبة، يعني حروف النصب، فإن حروف النصب إذا دخلت على الكلمة، فهذا دليل على أنها فعل، مثل: لن يقومَ أو لن ينجحَ.

كذلك الأدوات التي هي جازمة، قلنا أدوات؛ لأن فيها ما هو حروف بالإجماع، ومنها ما هو حروف على خلاف، ومنها ما هو أسماء بالإجماع، ومنها ما هو أسماء على الخلاف، على ما سيأتي إن شاء الله الكلام عليه في باب الجوازم.

كذلك المصنِّف –رحمه الله– ونحن نُلملم أوراقه، لما ذكر أقسام الفعل، ذكر أن الفعل المضارع يُعرف بحروف الزوائد المجموعة في قولك: "**أنيتُ**"، وهي: الهمزة، والنون، والياء، والتاء. فهذا دليل أيضًا على أنها من الأفعال.

هذا ما يتعلق بالفعل الماضي، والفعل المضارع.

فعل الأمر لم يذكره المصنِّف -رحمه الله-، هو يُعرف وأيضًا معه الفعل المضارع بدخول نون التوكيد، تقول: ليُسجنَنَّ، هذا الفعل المضارع، وتقول: اسجُنَّن المجرم، هذا دليل على أن الكلمة هذه فعل، إما أن يكون مضارعًا كما سبق، وإما أن يكون أمرًا.

كذلك دلالته على الخطاب، قبول الخطاب، وهذه علامة ليست لفظية، معنوية، عندما تقول: قومي، ﴿ يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي ﴾[6].

وأيضًا قد تأتي ياء الخطاب مع نون التوكيد، كما في قوله -تعالى-: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ﴾[7].

القاعدة التي نأخذها أن هذه العلامات إذا قبلتها الكلمة فإنه دليل على أنها **فعل**، أي ليست اسمًا ولا حرفًا، وهذا الفعل قد يكون ماضيًا، وقد يكون مضارعًا، وقد يكون أمرًا.

فإن قلتَ: ما سبب عدم ذكر ابن آجرُّوم لعلامة فعل الأمر؟ هو -رحمه الله- لما تكلم على أقسام الفعل، ذكر أن فعل الأمر مجزوم، مما يدلّ على أنه يرى رأي الكوفيين في أن فعل الأمر مجزوم، فهو في حقيقته فعل مضارع، جُزِم بلامٍ مقدرة، هذا ما نريد أن نناقشه في هذا الموضع، فكأنه لما كان فعل الأمر جزءًا من الفعل المضارع لم يحتج إلى ذكر علامته، فألحقه به.

فإذا أردنا أن نرجع إلى هذه العلامات وأجملناها، رأينا أنها قد تفوق إجمالًا أو تفصيلًا، الثمان أو السبع علامات على ما ذُكر سابقًا.

لما فرغ منها قال -رحمه الله تعالى-:

(وَالْحَرْفُ) انتقل إلى القسم الثالث من أقسام الكلام، فقال:

---

6 (سورة آل عمران: ٤٣)

7 (سورة مريم: ٢٦)

(وَالْحَرْفُ مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الْحَرْف)، إذًا التخطيط الذهني أنك إذا واجهتك كلمة أن تبدأ بعرضها على علامات الأسماء، فإن لم تقبلها، فإنك تبدأ بعرضها على علامات الأفعال، فإن لم تقبل، فاقطع بأنها حرف، لماذا؟ لأن علامات الأسماء وجودية، وعلامات الأفعال وجودية، فما عداها فإن علامته عدمية؛ فلهذا من دقة الإمام مالك، فإنه لما ذكر علامات الاسم وذكر علامات الفعل قال:

سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كَهَلْ وَفِي وَلَمْ ** فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيَشَمْ

فهذه علامات الأسماء، وهذه علامات الأفعال كما قلت لك، تبدأ بالتخطيط ذهني؛ بأنك تبدأ بعلامات الأسماء، فإن لم تقبل تبدأ بعلامات الأفعال، فإن لم تقبل، فاقطع بأن هذه الكلمة حرف؛ وليست اسمًا ولا فعلًا.

والكلام على الحروف تقدم شيء منه في الكلام على القسمة، بأنه قصد الحروف التي لها معنى، وهنا قال: (مَا لَا يَصْلُحُ)، ابن مالك قال: (سِوَاهُمَا)، وابن آجرُّوم قال: (مَا لَا يَصْلُحُ مَعَهُ دَلِيلُ الاسْمِ وَلَا دَلِيلُ الْفعل)، والحريري قال:

والْحَرْفُ مَا لَيستْ لَهُ عَلَامَهْ ** فَقِسْ عَلَى قَوِلِي تَكُنْ عَلَّامَهْ

هذا ما يتعلق بعلامات هذه الكلمات.

والكلام فيما في القرآن وفي السنة، وفي أشعار العرب ومنثور كلامهم، كثير جدًا، كل ما يمرّ عليك من كلام العرب لا يخرج عن هذه القسمة الثلاثية، لا يمكن أن تكون الكلمة زائدة على هذا، على ما تقدم، فهي إما أن تكون اسمًا، كيف تعلمه؟ على ما تقدم، إما أن تكون فعلًا، كيف تعلمه؟ على ما تقدم، وإما أن تكون حرفًا، ليس هناك شيء أو خيار رابع.

ولما فرغ -رحمه الله- من هذا البيان لهذه الأقسام، رجع إلى أصل النحو، ولبّه وبابه، الذي هو الخادم لما تقدم ولما يأتي بعده، وهو الإعراب، فقال -رحمه الله تعالى-:

(الْإِعْرَابُ هُوَ تَغْيِيرُ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ الدَّاخِلَةِ عَلَيهَا لَفْظًا أَو تَقْدِيرًا، وَأَقْسَامُهُ أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَخَفْضٌ وَجَزْمٌ).

هكذا قال -رحمه الله تعالى-؛ على أن كلمة "هو"، قد سقطت من بعض النسخ، وهو الذي أميل إليه؛ لأنها حشو في الكلام لكن هذا مستعمل بكثرة في كلام أهل العلم.

فالإعراب -الذي هو كما قلنا لب علم النحو- أخذه النحوّيون من البيان؛ هم عندما يتكلمون بالكلام يريدون أن يبيّنوا مقاصدهم به؛ ولهذا **الإعراب**: معناه البيان، ((الثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِهَا))[8]، كما قال نبينا صلى الله عليه وسلم.

فإذًا الإعراب هو مقصود النحو، الذي هو البيان؛ من أين يعلم أنك قصدت هذا الكلام؟ من سياق كلامك، بالرفع، بالنصب، بالجر، بالجزم يعرف أنك قصدت هذا؛ مثلًا حتى يتضح المقال، عندما يأتي الفعل المضارع، وتدخل عليه "لا"، هذه "لا" إما أن تكون ناهية، وإما أن تكون نافية، فإن جُزم فهي ناهية، وإن لم يُجزم فهي نافية، فيعلم المخَاطب أنك قصدت النهي من خلال جزمها، أو أنك قصدت النفي من خلال عدم جزمها، وهذا كثير في كلام العرب، فقط هذا من باب المثال.

قال هنا: (هُوَ تَغْيِيرُ) معناه أنه خرج ما لم يتغير، خرجت الأمور التي لم تتغير، وهو **المبني**.

وعندما نفرغ من كلام المصنِّف -رحمه الله- سنُجمل الكلام على هذا الباب، ونذكر المبنيات، والمعرَبات، من جهة الحصر، أو من جهة التقعيد؛ لأن هذا الباب باب مهم.

نحن الليلة سنُفكك عبارات ابن آجرُّوم، والدرس القادم سنشرع فيه بذكر تقسيم الكلمة، إلى معربة وإلى مبنية، وما هو المعرب وما هو المبني.

هنا قال: (تَغْيِير) فخرج به البناء، فالأسماء المبنية التي سيأتي معنا بيانها والكلام عليها وتحرير القول إن شاء الله –تعالى- فيها، التي لا تتغير، أنت تقول: "جاء هؤلاءِ الطلابُ، ورأيتُ

[8] قال الألباني في إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل – ج6 صحيح المعنى أخرجه أحمد 192/4 (هذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم، لكنه منقطع...)

هؤلاءِ الطلابَ، ومررتُ بهؤلاءِ الطلابِ"، هذه لم تتغير، "هؤلاء" كما هي، قد تكون فاعلًا، قد تكون مفعولًا، قد تكون مجرورًا، يعني في محل رفع، في محل جر، في محل نصب.

وقوله هنا: (أَوَاخِرِ) أخرج به الأوائل والأواسط؛ لأن هذا عمل الصرف، والنحو والصرف، كما قال شيوخنا أبو العربية وأمها، النحو أبوها والصرف أمها؛ وتجد أن كثيرين في هذا الزمان، حتى ممن يُشار إليه بالبنان، أو ممن طلب العلم، اهتم بالنحو، وأغفل باب الصرف فلا يُبالي كيف نطق الكلمة في أولها، أو في وسطها. كثير من الناس تسمعهم يقول وهؤلاء "يَنْسِبُون إلى فلان كذا وكذا"، هذا غلط؛ الصواب: أنه نَسَبَ يَنْسُبُ، ويقول: "يَغْفَلُ فلان"؛ الصواب: أنه يَغْفُلُ فلانٌ ، وهكذا...

قصدي من هذا وغرضي من هذا أن باب الصرف باب مهم، وليس هذا الموضع مما يُناقشه هذا الكتاب، لا يُناقش أول الكلمة، ولا يُناقش وسطها.

(تغيير أواخر الكلم)، هنا انتُقِد على ابن آجرُّوم –رحمه الله– أنه استعمل الكلم ولو أنه استعمل الكلمة أو الكلام، والأمر في هذا سهل في هذه المتون.

قال –رحمه الله–: (بِاخْتِلَافِ) أخرج بقوله الاختلاف ما إذا كان العامل مستقرًا، لم يتغير، وهنا قال: (بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ) فإذا اختلفت العوامل التي تعمل وهي الأفعال والأسماء وكثير من الحروف هذه هي العوامل ، تختلف على الكلمة فتُغير مجراها في الكلام، فتقول كما جاء معنا في المثال: "جاء الطلابُ، ورأيتُ الطلابَ، ومررتُ بالطلابِ"، فالرفع من أين جاء؟ من العامل، والنصب من أين جاء؟ من العامل، والجر من أين جاء؟ من العامل، "لم يقمْ"، الجزم، من أين جاء؟ من العامل، "لن يقومَ"، من أين جاء؟ من العامل.

إذًا لاحظ أن باب الإعراب منصبّ على معرفة العامل، أو كما صح التعبير العصري، يعني علم النحو قائم على **نظرية العامل**؛ فلهذا أولاه العلماء اهتمامًا كبيرًا، نظمًا وشرحًا، وتقريرًا، وتصنيفًا، منهم من جمع العوامل كـ "العوامل المائة" للجرجاني، وغيرها.

هنا قال: (بِاخْتِلَافِ الْعَوَامِلِ) ، **العوامل**: جمع عامل، **والعامل** قسمان: قد يكون لفظيًا، وقد يكون معنويًا.

- **اللفظي**: هو الذي للسان والقلم عليه سلطان، تستطيع أن تنطق به وتستطيع أن تكتبه، مثل حروف الجر، مثل حروف النصب، مثل حروف الجزم، هذه عوامل لفظية، "جاء زيدٌ، مررتُ بزيدٍ"، إلى آخر ما تقدم معنا من الأمثلة.
- أما **العامل المعنوي**: ليس للسان عليه سلطان، ولا للقلم أيضًا عليه سلطان؛ لكنها الكلمة عُمِل بها وهذا يكون في المبتدأ، وفي الفعل المضارع، وفي باب الإضافة على خلاف، وكذلك في باب التبعية؛ كيف هذا؟ عندما تقول: "زيدٌ حاضرٌ"، إذا قلتُ لك: اعرب هذه الجملة، تقول: زيدٌ مبتدأٌ مرفوعٌ بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

الابتداء ما هو؟ مكتوب، منطوق، ليس هناك شيء مثلما تقول: "لن تقومَ"، كذلك الفعل المضارع المرفوع فقط، عندما تقول: "يقومُ زيدٌ"، أقول لك: اعرب هذه الكلمة، تقول: يقومُ فعلٌ (...)[9] من العامل، تقول لتجرده من الناصب والجازم.

هذا على كل حال، ليس فيه كبير فائدة؛ لكن ينبغي أن تكون عالِمًا به.

هنا قال: **(الدَّاخِلَةِ عَلَيه)** ، يعني على الكلم، الضمير عائد على الكلم، **(الدَّاخِلَةِ عَلَيه)** ، فإذا دخلت العوامل غيرت الكلمة، غيرت لفظها، غيرت معناها، إلخ...إذا كان الإعراب لفظًا.

هنا قال: **(لَفْظًا أَو تَقْدِيرًا)**، هذان قسمان، بمعنى أنه يريد أن يبيّن لنا أن من الإعراب ما يكون ظاهرًا، ومنه ما يكون مقدرًا، فالأصل أو الكثير هو الإعراب الظاهر، الملفوظ به لفظًا، والقليل المحصور هو المقدر، فالألف تُقدر عليها الحركات، الألف هذه لا تتحمل الحركات؛ تقول: "جاءَ الفتى، ورأيتُ الفتى، وسلمتُ على الفتى"، نفس اللفظ؛ لكن هنا فاعل، وهنا مفعول به، وهنا مجرور.

وهذا التقديري لا يختص بالأسماء ، يقع في الأسماء ويقع في الأفعال؛ ومنه ما تُقدر فيه جميع الحركات، وهذا **الاسم المقصور**، قُصر عن الحركات،﴿قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ﴾[10]؛ مثل كلمة الفتى التي مرّت معنا، وهكذا إذا أُضيف الاسم إلى ياء المتكلم، فإنها تُقدر عليه الحركات، فأنت تقول: "هذا قلمي، وكتبتُ بقلمي، وأمسكتُ قلمي"، فهذه لا تظهر عليها الحركات مطلقًا.

---

[9] انقطاع في الصوت (الدقيقة 24:21)

[10] (سورة الصافات: 48)

وهناك نوع تُقدر فيه الضمة والكسرة فقط، ويمكن أن تظهر فيه الفتحة، وهذا هو **الاسم المنقوص**، مثل "الداعي، والراعي"، إلخ...؛ وهو الذي منع من ظهوره الثقل، تُقدر عليه الضمة والكسرة، وتظهر الفتحة لخفتها، تقول : "إن الداعيَ أحسنُ الناس قولًا"، فالداعي هنا ظهرت عليه الفتحة؛ وهكذا إذا نظرت في باب الفعل، ما يُقدر عليه الحركات، وما لا يُقدر.

وأيُّ فعلٍ آخر مِنه أَلِفْ ** أَو واو أو ياء فمُعتلًا عُرِفْ[11]

والواوُ والياءُ جميعًا والألفْ ** هُنَّ حروفُ الاعتِلالِ المكتَنِفْ[12]

الشاهد من هذا أن حروف العلة هذه، منها ما يظهر عليه الحركة، ومنها ما لا يظهر عليه الحركة.

سنأخذ أقسام الإعراب؛ لأنها شيء يسير، سهل ونقف عليه، والدرس القادم إن شاء الله نأخذُ معرب الكلمة ومبنيها.

قال: (أَقْسَامُهُ –أي الإعراب– أَرْبَعَةٌ: رَفْعٌ وَنَصْبٌ وَخَفْضٌ وَجَزْمٌ)، وهذه الأقسام تدخل على جميع الكلمات، ليس هناك اختصاص إلى الآن، ثم بيّن ما يختص، فقال: **(فَلِلْأَسْمَاءِ مِن ذَلِكَ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ وَالْخَفْضُ وَلَا جَزْمَ فِيهَا؛ وَلِلْأَفْعَالِ من ذلك الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ والْجَزْم وَلَا خَفْضَ فِيهَا)**، وهذا الكلام واضح لا إشكال.

معناه أن القاعدة: **بأن كل كلمة قَبِلَت الجر فهي اسمٌ ولا تكون فعلًا، وكل كلمة قبلت الجزم فهي فعلٌ، ولا تكون اسمًا.**

هذا ما أراده، يعني أن الرفع والنصب يدخل على الأسماء والأفعال، والمقصود بالأفعال هنا خصوص الفعل المضارع، كما سيأتي معنا، إن شاء الله تقريره في الدرس القادم؛ لأنه لا مدخل للماضي ولا للأمر في هذا الباب؛ واختص الاسم بالجر، واختص الفعل بالجزم.

---

[11] ألفية ابن مالك

[12] ملحة الإعراب للحريري.

يتكلم الشرّاح على الرفع ما هو؟ على النصب، ما هو؟ الخفض، ما هو؟ الجزم، ما هو؟ هو الإعراب، هو العلامة التي تظهر على آخر الكلمة.

سنكتفي إن شاء الله من درس الآجرُّومية بهذا القدر، وعسى الله أن يهدينا إلى كتاب المورد العذب الزلال.

☆•☆•☆•☆

المورد العذب الزلال

قال شيخنا العلامة النجمي – رحمه الله –:

إذن فأي دعوة قامت لتحارب المنكرات، وتقضي على الإباحية –فيما تزعم– وهي قد تركت الأصل الذي عليه يبنى الإيمان وبه تقوم العقيدة فإنها باطلة شاء أصحابها أم أبوا، ورضوا أم كرهوا.

وتوضيح ذلك أن الدعوة إلى ترك الزنا مثلاً والربا وشرب الخمر هي دعوة إلى حق ولكن يجب أن تكون بعد تصحيح العقيدة، فالنبي صلى الله عليه وسلم مكث عشر سنين لا يدعوا إلى شيء سوى التوحيد يقول لقومه: ((قولوا لا إله إلا الله تفلحوا، قولوا لا إله إلا الله كلمة تدين لكم بها العرب وتملكون بها العجم)) فقالوا ﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾[13] وبعد كمال عشر سنين عرج به إلى السماء، وفرضت عليه الصلوات الخمس، وحتى بعد أن هاجر إلى المدينة، وفرضت الفرائض، وشرعت الأحكام، وبُيِّن الحلال والحرام

[13] (سورة ص: 5)

–هنا أنبه على أن هذا الكلام من جهة الإجمال، وإلا فإن هناك بعض الأوامر والمندوبات والأشياء التي رغب فيها الله –سبحانه وتعالى– في العهد المكي مع الدعوة إلى التوحيد– ما كانت دعوته إلا إلى التوحيد أولاً، كما في حديث ابن عباس في قصة إرسال النبي صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى اليمن قال له: ((إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُم إِلَيهِ شَهَادَة أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، فَإِنْ هُمْ أطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ ، فَأَعْلِمْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي اليَوْمِ وَاللَّيلَة...)) الحديث.

فمن سكت عن الناس يتطوفون بالقبور، ويدعون أصحابها في كل نازلة، ويذبحون لهم ويستغيثون بهم، ويجلبون لهم النذور، ودعا إلى ترك الكبائر، وترك هذا معتقدًا أن فاعليه لم يأتوا منكراً فإنه قد أتى منكرًا أعظم من كل منكر دعا إلى تركه.

ونحن نسأل من نصَّبوا أنفسهم للدعوة إلى الله هذه الأسئلة، ونحبُّ منهم أن يجيبوا عليها بصراحة وإن لم يفعلوا ويعودوا إلى الحق فالله الموعد بيننا وبينهم.

ثم فرض هذه الأسئلة – رحمه الله تعالى –؛ ولكن سنكتفي بهذا.

☆•☆•☆•☆

الأسئلة

السؤال ١: أحسن الله إليكم لو تفضلتم علينا بمزيد إيضاح حول متى نقول التعذر، ومتى نقول الثقل؟

الجواب: وإليكم، التعذر عند الألف المقصورة، فإنك عندما تقول: "جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى"، فإن هذه العلامات منع من ظهورها التعذر، فعند الإعراب تقول: جاء الفتى: فاعل مرفوعٌ وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، منع من ظهورها التعذر؛ فهذا ما يتعلق بالتعذر.

كذلك عندما تقول فيما آخره ضمير المتكلم المضاف إلى ياء المتكلم، فإن هذا يمنع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة، فأنت عندما تقول: هذا كتابي، تقول: الهاء للتنبيه، وذا مبتدأ، وكتابي: مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة.

وفي الثقل، كما تقدم معنا في الأسماء المنقوصة الداعي، والقاضي، والراعي، والساعي منع من ظهورها الثقل.

السؤال ٢: يقول عند ذكرك للشرط الرابع للكلام، وهو الوضع، قلت: إن من يُفسره بالاقتصار على اللغة العربية، غلط بإخراج اللغات الأخرى.

الجواب: كيف ذلك؟ ذكرت هذا أيضا في الإجابة على الأسئلة؛ لأنها لم تدخل فيها، النحو مقصود به لغة العرب، كلام العرب، فكيف نُخرج ما لا مدخل له أصلًا.

السؤال ٣: يقول لماذا ذكر حروف الجر كعلامة للاسم؛ ألا تدخل في علامات الخفض؟

الجواب: بلى؛ لكنه أراد التسهيل، وذكرت لكم في الدرس الماضي أيضًا، لماذا ذكرها، وتُراجعون الدرس في ذاك الموضع، فقد تكلمنا على هذا السبب، فلا نعيد ما ذكرناه.

السؤال ٤: يقول ابن آجرُّوم يرى الأمر مجزوم، هل هو الأصل؛ أم أصله البناء؟

الجواب: هذا سيأتي الكلام عليه إن شاء الله ، إما في الدرس القادم، أو عند ذكره لأقسام الأفعال، فلا نعجل عليه، نفّصل فيه والخلاصة فيه أن البصريين يرون أن فعل الأمر مبني مطلقًا، وهذا قول جمهور النحويين، والكوفيين يرونه مجزوم، ويرونه قطعة من الفعل المضارع، وعلى هذا مشى ابن آجرُّوم.

السؤال ٥: يسأل عن الصحب.

الجواب: الصحب الصواب أنه اسم جمع، هذا الصواب.

السؤال ٦: يقول أيهما أفضل لطالب العلم المبتدئ، حفظ النظم عبيد ربه الشنقيطي أم نظم العمريطي؟ بارك الله فيكم.

الجواب: لا؛ نظم عبيد ربه أسهل، ونظم العمريطي فائق، خصوصًا باب النواصب، فإنه قد أتى فيه بفوائد.

على كل حال، شهرة نظم ابن آبّ صارت طاغية، واعتناء الناس به، وشرحهم عليه، ووجوده أيضًا بسهولة رجَّحَه على غيره.

السؤال ٧: قلتم – حفظكم الله – في الفائدة في الكلام، لا فرق بين أن تكون جديدة، أو تكون معروفة عند قائلها، أي الصواب عند سامعها...

الجواب:نعم، الصواب عند سامعها، وهكذا -بارك الله فيكم - قد جاءني تنبيه، من الإخوة فيما يتعلق بالدرس الأول، وأنني قلت بأن الأسماء المتمكنة ممنوعة من الصرف، وهذا غلط؛ لا شك أنه سبق لسان ضيع التقرير الذي قبله، فهو سبق لسان، والله المستعان، وأستغفر الله.

السؤال ٨: دلونا على أحسن طريقة للتمرس والتمرن على النحو، كذلك قد نرى كثيرًا فروقا بين هذا المتن وبين مثلًا الألفية وغيرها، وذلك بزيادة عليها كثيرة.

الجواب: هذا فائدة المختصرات والمطولات؛ لأن المختصرات يقصدون بها جمهور أصول مسائل النحو الأجنبية عن المبتدئ، فإذا توسط كـ "القطر"، أو "المغني" في النحو للجاربردي، أو "الأزهرية" لخالد الأزهري، وهذه الثلاثة كتب هي أشهر ما يدار في العالم الإسلامي، "قطر الندي" وعليه المشارقة، وقد يُنافسه الآن في هذه الفترات، عند بعض الشيوخ "الأزهرية" لخالد الأزهري، وعند العراقيين وخصوصًا الأكراد، يميلون إلى "المغني" وشروحه للجاربردي، هذه متوسطة. الألفية، وبعض المشايخ يرى أن النحو بعد الألفية عبث، لا حاجة له؛ ولكن إذا أراد الإنسان أن يرتقي أكثر وأكثر، فعليه "بالهمع" للسيوطي و "التسهيل" لابن مالك.

السؤال ٩: ما هي الكتب التي تنصحون بالرجوع إليها في علم الصرف، بالنسبة للمبتدئ في الطلب – حفظكم الله–.

الجواب: المتن المعتمد الآن هو "البناء" ونظمه، وهو أيضًا ما قررناه في المعهد، إن شاء الله.

فإذا انتهينا من الآجرومية، بدأنا بمتن "البناء"، أو بنظم متن "البناء".

السؤال ١٠: يقول ما هي العلامات التي يُعرف بها الفعل غير الذي ذكره ابن آجرُّوم؟

الجواب: هو ما ذكرناه لكم، وابن آجرُّوم ذكر هذه الأربع. أنت حضرت الدرس، وإلا ما أدري، تريدنا نعيد الدرس يعني.

لملمنا أوراق ابن آجرُّوم، هو ذكر أن الفعل المضارع يُعرف بالزوائد **"أنيت"**، وقلنا بأنه يُؤخذ من كلامه في الحروف المختصة أن النواصب علامة للفعل، والجوازم علامة للفعل؛ لأنها مختصة، والحالة هذه؛ وذكرنا ما يتعلق بفعل الأمر، ودخول ياء المخاطبة ونون التوكيد عليه. والله أعلم.

بالنسبة لما تمّ الإعلان عنه فيما يتعلق بكتاب الأسبوع، قد كان المخطط أن يكون في هذه الليلة؛ لكن لبعض التشويشات في الشبكة، ولظرفٍ كان طارئًا سيكون كتاب الأسبوع إن شاء الله -تعالى-، في هذا الأسبوع استثنائي، غدًا يوم الأحد، ثم يرجع إلى وضعه فيما يتعلق بيوم السبت.

والله أعلم.
وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

☆•☆•☆•☆

